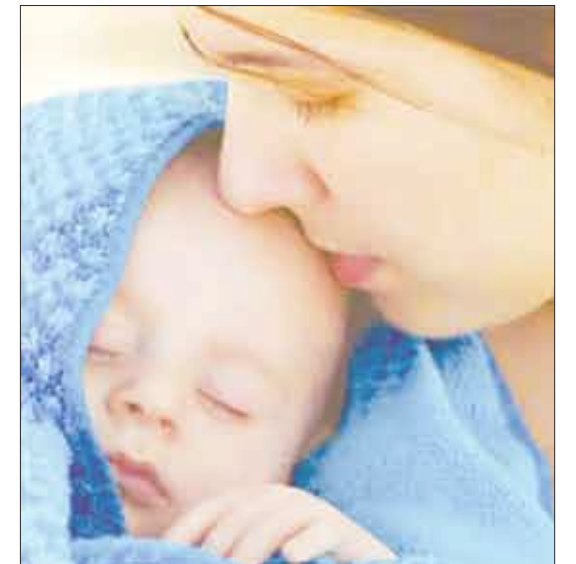




نظام الأسرة .. والتنظيم

فايزة أحمد مشورة



يختلف نظام الأسرة اليمنية من بيئة لأخرى وذلك يرجع للعديد من العوامل أهمها العادات والتقاليد السائدة في المجتمع اليمني فحسب خصوصيتها، التعليم الى جانب الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا فإن كيان الأسرة في اليمن يميل لان تكون العائلة مترابطة متماسكة واهم ميزة للأسرة لابد أن تتميز بكبر حجمها، والسعي وراء الإنجاب والكثرة فالزيادة في عدد المواليد له خصوصية كبيرة من ذلك يكمن في المعتقدات والحاجة للقوة والدفاع عن كيان الأسرة والقبيلة، والعمل في الأرض .. وما تعنيه اليوم نجد الأسرة تميل إلى التنظيم والبحث عن وسائل للحفاظ على نظام كيان الأسرة بما يتناسب مع الأوضاع المعاشية وتغير نمط التفكير وطريقة فهم التطور، وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ومما لاشك فيه فإن الحاجة إلى كسب المال والتحصيل العملي، جعل الأسرة متنقلة جغرافياً وهي في الأصل مرتبطة بأساس ثابت وكما هو معروف فالهجرة من الريف إلى المدينة من أجل البحث عن العمل، أما اليوم فالهجرة مضادة غالباً من المدينة إلى الريف وهذا سببه الوضع الاقتصادي. وعدم التخلي عن الارتباط العاطفي والأسري، وهذه من المميزات المتأصلة في طبيعة الأسرة في اليمن وبالرغم من تباعدها فهذا ليس الا وضع مؤقتاً سببه الأحوال المادية وظروفها الحياة أن الأسرة هي في الأساس حماية وتطبيع اجتماعي، وتوجيهه وعاطفة ينعكس من خلال التربية وغرس السلوكيات والمفاهيم الميمية لبيئة الأسرة وذلك يقع على عاتق الأب يجب ان يكون الأم، ومن ثم القبيلة والمجتمع ككل وخاصة القول أن الاهتمام بتنظيم أفراد الأسرة بما يتوافق مع احتياجات وإمكانيات الأفراد.

السكان والتعليم



يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً بالعديد من العوامل السكانية والاجتماعية والاقتصادية ويتفاعل معها في أن واحد بشكل يصعب معه الفصل بين السكان والتعليم والسكان والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في التنمية.

أن الأثر المباشر لديناميكية السكان على التعليم يتمثل في الطلب المتزايد على فرص الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات وأن التعليم يساعد في التغلب على القيود الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على السلوك المتعلق بالخصوبة بما يؤدي إلى انخفاضها، وإضافة إلى ذلك يساعد التعليم على تبني الاتجاهات الإيجابية نحو التغذية والمحافظ على الصحة. وعندما يكون مستوى التعليم مرتفعاً لدى الآباء والأمهات تنخفض معدلات الوفيات كما بينته العديد من الدراسات والمسوحات. وباختصار فإن تأثيرات التعليم على السكان تؤدي إلى دعم جهود التنمية في خفض معدل الخصوبة وإلى تغيير اتجاهات السكان نحو تفضيل الأسر الصغيرة. وثقافياً يساهم التعليم في زيادة إدراك الأفراد والجماعات لكافة أدوارهم الاجتماعية في الأسرة وكذلك على نطاق المجتمع ككل.

كما يرتبط التعليم كذلك بمتغيرات وعوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كالدخل وتنمية الموارد البشرية، فالتعليم أحد العوامل الرئيسية لزيادة دخل الأفراد، وعامل مهم في رفع إدارة الاقتصاد وإنجاح سياسات وبرامج التنمية وتهيئة الأجواء الإيجابية للمشاركة الشعبية فيها.



الزواج الجماعي يتحول إلى تحدٍ جديد للعمل السكاني في ظل تدني الوعي بتنظيم الأسرة

اليمن من أعلى البلدان في ارتفاع نسبة الخصوبة.. والزواج الجماعي يفاقم المشكلة في ظل غياب برامج التوعية

ما يعيب برامج الزواج الجماعي أنها لا تتطرق إلى ما بعد الزواج وهو تكوين الأسرة

يجب أن نخضع ظاهرة الزواج الجماعي للدراسة وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً باعتبار أن عدد المواليد مستقبلاً سيكون كبيراً وسيتطلب مساحة أكبر في قاعدة الهرم السكاني الحالية، وهؤلاء الأطفال يحتاجون إلى الكثير من الرعاية والاهتمام على صعيد جياتهم صحياً وتعليمياً وغذايياً وغيره، ومعتبراً أن تكثيف العمليات التوعوية السكانية وبخاصة ما يتعلق بالمسألة الإيجابية وتنظيم الأسرة ومخاطر الإنجاب المبكر وضورة المبادعة بين الولادات وأهميتها في صحة الأم والطفل هو الحل الأنسب لتوعية المجتمع وعبر مختلف الوسائل لتجنب كافة المشاكل السكانية التي ترتب عن الزيادة السكانية التي تعاني منها البلاد .. مشيراً إلى ضرورة أن تنفذ للجمعيات التي تنبئ الزواج الجماعي وبالتالي ستقوم هذه الجمعيات بإعطاء هذه المسألة اهتماماً كبيراً، وستمارس بدورها عمليات توعية سكانية عن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

كثافة سكانية كبيرة

ويقول الأخ/ محمد شايف الشاوش: هناك بعض الآثار السلبية ترتب على الزواج الجماعي وأهمها الأعداد الكبيرة للمواليد الذين ستحتفل بقدمهم اليمن كل عام وبهذا الكم وفي وقت واحد، ولذلك يعتبر الزواج الجماعي قنبلة موقوتة تهدد بنسف العمل السكاني .. علو افترضنا انه تم تزويج 9 آلاف عريس فقط خلال عام واحد، سيأتي العام الذي يليه وربما تسعة أشهر فقط ولدينا على الأقل 7 الاف طفل .. بغض

تزايدت خلال الأعوام الثلاثة الماضية ظاهرة الزواج الجماعي في مجتمعنا اليمني وأصبحت الجمعيات الخيرية المحلية والخارجية وغيرها من المؤسسات الحكومية تبارى في تحقيق أرقام قياسية لحشد الآلاف من الراغبين في الزواج في إطار الزواج الجماعي .. ومع أن هذه الظاهرة وهذا المسعى عمل إنساني وخيري في نظر الجميع ويعين المعسر على الزواج ويسهل لأكثر شريحة من الشباب إكمال نصف دينهم .. إلا أن هناك من يرى أن هذا التوجه رغم أهميته ونبل مسماه يشكل تحدياً حقيقياً للخطط والبرامج السكانية التي تسعى اليمن من خلالها إلى تحقيق نتائج إيجابية في مضمار التصدي للمشاكل السكانية الناجمة عن الانفجار السكاني الكبير غير المدور السيطرة عليه حتى الآن بسبب ارتفاع نسبة النمو والخصوبة العالية .. فإذا كانت الدولة في سياستها السكانية تحاول تأسيس علمية وبمجهود سنوات من الزمن وفقاً لعدد من المعايير الدقيقة والدراسات الميدانية التي تعتمد على أرقام ونسب تقريبية لعدد السكان والمواليد .. تحاول .. خفض نسبة الخصوبة من 6 مواليد لكل امرأة في سن الزواج إلى أقل ما يمكن وبالتالي تخفيض نسبة النمو السكاني من 3% إلى أقل ما يمكن .. فكيف سيكون الحال في ظل تنامي وانتشار ظاهرة الزواج الجماعي الحاصلة حالياً والذي يتزايد أعداد المنتسبين إليها من عام إلى آخر .. هل تستوعب خطط وبرامج السياسة السكانية مثل هذه الظاهرة؟ وهل يتسبب الزواج الجماعي في إضافة أعباء جديدة تشكل تحدياً أمام العمل السكاني .. كيف ينظر المواطنون لهذا الزواج وما هي انعكاساته السلبية في الحياة الأسرية والسكانية ..

صحيفة 14 أكتوبر سلطت الضوء على هذه الظاهرة من خلال هذا التحقيق الذي أجرته مع عدد من المواطنين الذين عبروا عن آرائهم للإجابة على تلك الأسئلة المطروحة .. فإلى الحصيلة:



محمد شافق الشاوش



محمد عبده الوصايفي



علي محمد عمر

تحقيق/ بدر الغشم

زواج دون السن القانوني

بداية تحدث الأخ/ علي محمد محمد عمر - مهتم بالشأن الاجتماعي والعمل الخيري - قائلاً: ظاهرة الزواج الجماعي الذي تقيمه عدد من الجمعيات الخيرية والتي بدأت تتزايد في بلادنا بشكل ملفت، وتتسابق الجهات الخاصة والعامه في إقامة هذه الأعراس الجماعية حتى صارت عدداً من الجهات الحكومية في القطاعات المدنية والقوات المسلحة تنبئ إقامة مثل هذه الأعراس السنوية في أوساط منتسبيها .. وهذا من حيث المبدأ عمل خيري واهتمام جيد، ويصعب في إطار تحسين الشباب اليمني المسلم وبناء الأسرة في ظل البناء الجماعي للمجتمع اليمني .. وأضاف: من خلال المتابعة لأمثل هذه الأنشطة الخيرية في هذا الجانب الذي نتحدث عنه فممكن القول أن متوسط عدد المتكثفين بالزواج الجماعي عن طريق الجمعيات الخيرية والجهات الحكومية على مستوى اليمن وفي العام الواحد ما بين 10 - 12 الف زوج (زوجات) مشيراً إلى أن هذه الجمعيات لا تضع ضمن معاييرها لتحديد الأولوية في الزواج (السن) والقدرة الصحية والمالية والاجتماعية .. إذ لا قانون يحدد سن الزواج للذكر والأنثى ..

والتقاليد المجتمعية في مجتمعنا اليمني المسلم بشكل عام تدعو إلى تحصين الشباب بالزواج المبكر من منطلق إسلامي محافظ دون الأخذ بالاعتبار الظروف الاجتماعية الأخرى، والتي بدأت تبرز من خلال ارتفاع نسبة المواليد بنسب عالية تزيد عن المعدلات المعقولة وحتى الموجودة في الدول المجاورة .. مؤكداً أن نسبة 25 - 30% من عدد المزوجين عن طريق الجمعيات وأعراس الزواج الجماعي هم في سن أقل من 18 - 20 سنة بالنسبة للإناث وبالنسبة للذكور من قدا لا تكون ظروفهم المادية والقرارات الأخرى لتحمل البيت والأسرة وقد يكون أمامهم من سنتين إلى أربع سنوات تقريباً لإتخاذ قرار الزواج هذا في الظروف الطبيعية وبحسب تقديراتهم ..

وأختم الأخ/ علي عمر حديثه مستنتجاً ان الجمعيات التي تقيم الأعراس الجماعية في ظل عدم أخذ المعايير تساهم في تزويج ما نسبته 25 - 30 % من الشباب دون السن القانونية وبالنسبة للذكور دون مراعاة توفر الظروف المناسبة لتحمل مسؤولية الأسرة من حيث القدرة المالية والنضوج الجسمي والنفسي والمعرفي ولواجبات وحقوق الزوجية والترسية للأبناء ولملتطلباتهم .. وهذا يعمق الكثير من الاختلالات في الجانب الاجتماعي والصحي والتعليمي والتنموي ويريك الدولة في العمل السكاني.

السير عكس الخطط السكانية

من جانبه يرى الأخ/ محسن

في ظل الظروف الراهنة للدولة مما يؤدي إلى انتشار الفقر والجهل وقلة الرعاية الصحية وانتشار البطالة وظهور التسول وأطفال الشوارع لاحقاً. مشيراً إلى أنه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مشروع الزواج الجماعي لا يشترط التعليم ومصدر دخل المستهدف والسن القانونية للزواج فإن النتائج يلا شك ستكون كارثية

العون لكل من خلتهم ظروفهم الاقتصادية في تحمل تكاليف ونفقات الزواج، وأن هذا العمل فيه من الأجر والثواب الكثير والكثير لأنه يحقق هدفاً سامياً من أهداف وسنن الحياة في (الزواج) من خلال مساعدة المعسر على إكمال نصف دينهم وتحسين أنفسهم من الانحراف أو الوقوع في الرذيلة وجرائم الزنا ..



النظر عن المواليد في اليمن خارج إطار الزواج الجماعي حيث يولد كل خمس دقائق مولود بحسب آراء المختصين في المجال السكاني .. مضافاً أن هؤلاء المواليد بشكل عام سواء اتوا عن طريق الزواج الجماعي أو غيره يشكلون كثافة سكانية كبيرة ويعيشون مرحلة الطفولة يحتاجون فيها إلى الرعاية الصحية الكاملة والمأكول والمشرب والملبس الجديدة على مسار وتوجهات العمل السكاني ويمثل تحدياً ستظهر عواقبه مستقبلاً ما لم يتم تدارس هذه الظاهرة ووضع الضوابط المناسبة لها والتنوعية في مهرجاناتها .. فقد تطل علينا بعض المؤسسات أو الجمعيات لتفاجئنا بمهرجانات سنوية لتزويج 50 - 100 الف عريس خلال العام.

وأضاف: لا أعتقد أن الزواج الجماعي سيزيد من الكثافة السكانية أو يؤثر على الجهود المبذولة للحد من الانفجار السكاني .. فهؤلاء الذين يشلمهم الزواج الجماعي ذكورا وإناثا هم اصلاً موجودون في إطار فئات المجتمع الشاب المحسوب حسابها في التعداد السكاني والخطط الإستراتيجية المتعلقة بهذا الأمر وفقاً للغة العمريه لهذه الفئة. وهؤلاء في سن الزواج ويستزوجون خلال فترات أو سنوات متقاربة .. لذلك فالزواج الجماعي يختصر وقرب لهم الفترة الزمنية للزواج ليس إلا باعتبار زواجهم سيتم أجلاً أو عاجلاً ومعمول حسابها في التقديرات الإحصائية.

دراسة وتقييم الأثر

وعلى النقيض من ذلك اعتبر الأخ/ محمد عبده الوصايفي الذي تسهم إلى حد كبير في مد